مؤتمرات البيئة الدولية واستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة

المستخلص:

تتناول الورقة البحثية سبعة محاور رئيسية تتعلق بالجهود الدولية لحماية البيئة والتنمية المستدامة. وتبدأ بمناقشة مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ الذي اتفق فيه المجتمع الدولي على ضرورة حماية وتنمية البيئة بشكل مستدام. كما ناقشت مؤتمر ريو دى جانيرو البرازيل عام ١٩٩٢ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٢ والتحديات التي تواجهها اليوم مثل انعدام الاتفاق الدولي على إجراءات فعالة للحد من انبعاثات الكربون وتغير المناخ. وناقشت الورقة مؤتمر حماية البيئة كيوتو عام ١٩٩٧ ومؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن ٢٠٠٩ واتفاق باريس عام ٢٠١٥ كما ناقشت الورقة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي عُقِد في عام ٢٠١٥ وأهمية تعزيز الشراكات الدولية والتمويل والقدرة التقنية للتعامل بفعالية مع الكوارث. ومؤتمر المناخ العالمي (cop 27) وبشكل عام، يؤكد البحث على أهمية العمل المشترك والتعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية والطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

Abstract:

The research paper discusses seven main axes related to international efforts to protect the environment and achieve sustainable development. It begins by discussing the Stockholm Conference of 1972, in which the international community agreed on the need to protect and develop the environment sustainably. It also discusses the Rio de Janeiro Conference of 1992 and the United Nations Framework Convention on Climate Change, which was signed in 1992, and the challenges facing us today, such as the lack of international agreement on effective measures to reduce carbon emissions and climate change. The paper also discusses the Kyoto Environmental Protection Conference of 1997, the Copenhagen Environmental Protection Conference of 2009, and the Paris Agreement of 2015. Additionally, it discusses the United Nations' Third World

Conference on Disaster Risk Reduction, which was held in 2015, and the importance of enhancing international partnerships, financing, and technological capacity to effectively deal with disasters. Finally, the paper highlights the importance of joint action and international cooperation in addressing environmental and natural challenges and achieving sustainable development, including the COP 27 climate conference. Overall, the research emphasizes the importance of joint action and international cooperation in addressing environmental and natural challenges and achieving sustainable development.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر البيئة، اتفاقية الأمم المتحدة، cop 27

* حمدي بدين، باحث دكتوراه، كلية التجارة جامعة حلوان، الكلية العسكرية للعلوم والإدارة

مقدمة:

تعد البيئة والتنمية المستدامة من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، وتتطلب جهوداً دولية مشتركة لمواجهة التحديات المتعلقة بهذه القضية. تتناول هذه الورقة البحثية ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بالجهود الدولية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، حيث تبحث في مؤتمر ستوكهولم الذي عقد في عام ١٩٧٢ كما ناقشت مؤتمر ريو دى جانيرو البرازيل عام ١٩٩٢ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٢ والتحديات التي تواجهها اليوم، مثل انعدام الاتفاق الدولي على إجراءات فعالة للحد من انبعاثات الكربون وتغير المناخ. وناقشت الورقة مؤتمر حماية البيئة كيوتو عام ١٩٩٧ ومؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن ٢٠٠٩ واتفاق باريس عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى مناقشة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في عام ٢٠١٥.كما ناقشت مؤتمر المناخ العالمي كوب ٢٧ المقام في مصر وبشكل عام، تؤكد الورقة على أهمية العمل المشترك والتعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية والطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تتمحور أهمية هذا البحث حول التحديات البيئية والتنمية المستدامة التي تواجهها المجتمعات العالمي وتعكس الدراسة أهمية العمل المشترك والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال استعراض المؤتمرات والاتفاقيات

الدولية، ويعزز البحث الوعي بأهمية الاعتماد على نماذج التنمية المستدامة التي تجمع بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

إشكالية البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول تحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة التي تجمع بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتسلط هذه الورقة البحثية الضوء على التحديات التي تواجه المجتمعات في مجال البيئة والتنمية، مثل عدم التوافق العالمي على إجراءات فعالة للتصدي لتغير المناخ وانبعاثات الكربون، كما تعمل الورقة على تحليل هذه الاشكالية وتقديم حلول واقعية لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

تساؤلات البحث:

١- ما أهمية العمل المشترك والتعاون الدولي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؟

٢- ما التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات في مجال البيئة والتنمية المستدامة؟

٣- ما الآليات والسياسات العالمية المطلوبة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتعزيز السياسات البيئية؟

٤- كيف يمكن للتكنولوجيا والابتكار أن تساهم في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة؟

٥- ما أهمية خطة مصر لتنفيذ الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة؟

منهجية البحث: (١)

تعتمد منهجية البحث استعراض وتحليل المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة ويتم استخدام مصادر موثوقة ومعتمدة للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة وكما يتم تحليل التحديات والسياسات العالمية ودور التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة.

(١) عقيل حسين عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، سوريا، ٢٠١٠ وايضاً: سلمان زيدان، مناهج البحث العلمي، دار ابن حزم، دار ابن حزم، لبنان، ٢٠١١

ويتضمن المنهج الوصفي في هذا البحث جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة، مثل الدراسات السابقة والتقارير الحكومية والإعلام والمراجع العلمية والمواقع الالكترونية، وتحليلها واستخراج معلومات، ونتائج واضحة ومفصلة.

الدراسات السابقة:

١ـ النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر (٢)

يعتبر النموذج التنموي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التصنيع دون أي التفات الى البيئة وحمايتها وذلك ما أدى بالمجتمع الدولي الى الاجتماع أكثر من مرة لمناقشة المشكلات التي تواجه البيئة في العالم اجمع اليوم ويلحق بها من اضرار وتبدأ الدراسة بالحديث عن مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ ويليه مؤتمر ريو دي جانيرو البرازيل وكانت تلك المؤتمرات تعمل على الحث لتطوير جميع الطرق لحماية البيئة.

٢– إسهامات دراسات العلوم السياسية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة (٣)

تسلط الدراسة الضوء على الأهمية المتزايدة لإدراج قضايا البيئة ضمن الأجندة السياسية العليا، نظرًا لتهديدها لأمن الكوكب. تبرز الدراسة مقاربة مدرسة كوبنهاجن التي تعزز مفهوم الأمن البيئي، وتتناول الدراسة أيضًا نتائج تسييس قضايا البيئة وجعلها محور اهتمام المنظمات والهيئات المختلفة. وتسلط الدراسة الضوء على تنظيم العديد من المؤتمرات وتوقيع معاهدات دولية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

٣– التنمية المستدامة: مفهومها وابعادها ومؤشراتها (٤)

---

(٢) عبد الباقي محمد، النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ٦، عدد ١ ، ٢٠١٢

(٣) مجيدي يحي فودي، مصطفى كمال، "اسهامات دراسات العلوم السياسية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، مجلد ٩ ،عدد ٢ ، ٢٠٢٠

تُعَدُّ التنمية المستدامة، أو ما يُشار إليها أحيانًا بالتنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، واحدة من أشكال التنمية الحديثة نسبيًا. تقدم العديد من المفاهيم والأبعاد للتنمية المستدامة وتوضح كيفية تأثيرها على حياة الإنسان. تهدف إلى تحقيق تنمية الموارد الطبيعية والبشرية بدون إسراف أو تبذير، بهدف تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال المشاركة المجتمعية وتعاون جميع أفراد المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تتناول الدراسة بشكل خاص، في الفصل السابع، المؤتمرات التي تُعقَد بواسطة الأمم المتحدة وتتعلق بالتنمية المستدامة.

اولاً: مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ إلى ٢٠١٢: [٥]

منذ عقد مؤتمر ستوكهولم للتنمية البشرية في عام ١٩٧٢، ظهرت فكرة حماية البيئة كظاهرة ملحوظة، وتمّ تحديد هذا المؤتمر كبداية فعلية لانتشار التفكير البيئي والوعي الجماعي بأهمية حماية البيئة والحفاظ عليها. وفي عام ١٩٩٢، بدأت الأسرة الدولية البيئية بحث حلول جذرية للمشاكل البيئية في مؤتمر ريو دى جانيرو، وتم ربط مفهوم التنمية المستدامة بهذا الحدث.

ويمثل نجاح الأمم المتحدة في تنظيم المؤتمرات الدولية، ومراقبتها ومتابعة آليات عملها، تجسيدًا حقيقيًا لفكرة أن الأمم المتحدة تمثل المظلة الأكثر انفتاحًا على جميع الفاعلين، بالرغم من اختلاف رؤاهم واستراتيجياتهم. ولا يمكن ترسيخ ما جاء في الاتفاقيات الدولية إلا بتعزيز المصلحة الجماعية للبشرية، وحقوق الأجيال القادمة، وضمان الإنصاف والعدالة بين الأجيال.

بعد مؤتمر ستوكهولم الذي عُقد في الفترة من ٥ إلى ١٦ يونيو/حزيران ١٩٧٢، والذي جرى بالتوازي مع زيادة الوعي البيئي في العالم المتقدم في أوائل السبعينيات من القرن العشرين.[٦]

---

(٤) مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة : مفهومها وابعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧

(٥) شكراني حسين ,مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ إلى مؤتمر ريو ٢٠+ لعام ٢٠١٢ مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية – العدد ٦٣-٦٤ , ٢٠١٣ ص ١٤٧ وما بعدها

ولكن جاءت أحداث المؤتمر كما يلي: -

يُعد إعلان الحكامة البيئية الشاملة أحد أبرز مميزات مؤتمر ستوكهولم، وتضمن ذلك إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي يهدف إلى تنسيق وتقييم وإدارة القضايا البيئية العالمية، وظهور الحركات البيئية الوطنية كجزء من إطار الاستجابة الشاملة. وقد ساهم المؤتمر في التنسيق بين مختلف الاتجاهات الوطنية والإقليمية، ودفع الجهود الدولية في مجال البيئة.

ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للشراكة الشاملة والشراكة البيئية، وقد ساهم في التوصل إلى اتفاقيات بيئية متعددة، بما في ذلك اتفاقية التجارة في الأصناف المهددة بالانقراض الدولية عام ١٩٧٣، واتفاقية بون لحماية الطيور المهاجرة، واتفاقية بازل حول النفايات العابرة للحدود وتعديلاتها عام ١٩٨٩، واتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر عام ١٩٩٦.

كذلك وقد ساهم (اليونيب) [٧] في برامج طموحة منها:

تم اعتماد مخطط عمل من أجل المتوسط عام ١٩٧٥، وتأسست اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بناءً على قرار صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٣، وتأسست الهيئة الحكومية للتغيرات المناخية بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتم الإعلان عن القرار عام ٢٠٠٠ ومخطط بالي لتعزيز استراتيجيات التكنولوجيا وبناء القدرات حتى عام ٢٠٠٥، وبرنامج لمكافحة إزالة وتدهور الغابات والتغيرات المناخية.

تم تقديم اقتراحات لترقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة في إطار الأمم المتحدة، فيما دعت بعض الاقتراحات إلى تحويل اليونيب إلى منظمة عالمية للبيئة. ومن الاتجاهات الأخرى تشير إلى أهمية وجود منظمة جديدة يتضمن فيها اليونيب.

تم تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من خلال مؤتمر ستوكهولم، الذي قدم قيمة اجتماعية جديدة جديرة بالاحترام في إطار القانون الدولي البيئي. وقد أسهم إعلان المؤتمر في تحديد المفهوم الأولي للاستدامة، مع الاهتمام بالجيل الأول من المشاكل

([٢]) Hilal Elver, «International Law: Water and the Future, » Third World Quarterly, vol. 27, no. 5 (2006), ([٤]) p. 885.

(٣) اليونيب : اللجنة العالمية للبيئة والتنمية

البيئية وخاصة الاهتمام بالبعد القطاعي. وتم ربط البيئة بالتنمية خلال مؤتمر ستوكهولم، مما يؤكد أهمية استفادة الدول النامية في طريق النمو، مع التأكيد على "المسؤولية غير المباشرة" للدول المتقدمة. وبشكل عام، أصبح ربط البيئة بالتنمية رهانًا حقيقيًا، حيث يبقى التقدم مشروطًا بصيانة البيئة العالمية.(٨)

وفقاً لذلك تم اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة خلال شهر تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٨٢ بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر ستوكهولم، وذلك عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار رقم ٧/٣٧.

وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ٧/٣٥ بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، والقرار رقم ٦/٣٦ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، على أهمية المحافظة على الطبيعة وتنوعها، وأولويات التعاون الدولي في هذا الصدد. وأكدت الجمعية العامة أن الجنس البشري جزء من الطبيعة، وأن الحياة البشرية تعتمد بشكل كبير على عدم تغيير وظائف الأنساق الطبيعية التي تعد مصدرًا للطاقة والمواد الغذائية. كما أشارت إلى أن جذور الحضارة البشرية مرتبطة بالطبيعة التي شكلت الثقافة البشرية وأثرت في جميع المنجزات الفنية والعملية، وأن العيش في تناغم مع الطبيعة يمنح الإنسان فرصًا أفضل للتنمية والإبداع والراحة.

وبتوصية من الجمعية العامة، تم تشكيل لجنة برونتلاند لصياغة تقرير "مستقبلنا المشترك"(٩). وصدر القرار رقم ١٨٧/٢ عن الجمعية العامة حول تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وكانت مهمتها الرئيسية تقديم تقرير عن البيئة والمشاكل العالمية حتى العام ٢٠٠٠ وما بعده، بالإضافة إلى تقديم استراتيجيات للتنمية المستدامة. وفي عام ١٩٨٧، قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة.

---

(١) مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ إلى مؤتمر ريو ٢٠+ لعام ٢٠١٢ , مرجع سابق

(٢)عرفت باسم اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وتم تعيين هارلم برونتلاند رئيسية وزراء النرويج رئيسية للجنة في ديسمبر ١٩٨٣ وتم اختيارها نظراً لخلفيتها القوية في العلوم والصحة العامة , صدر تقرير اللجنة عام ١٩٨٧ , وكان مؤتمر الأرض ١٩٩٢ – ٢٠٠٢ من النتائج المباشرة لقرير اللجنة وشمل التقرير الركائز الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة النمو الاقتصادى وحماية البيئة والمساواه الاجتماعية : انظر

The united nation world communication Environmental and development, The Grawemeyer awards 23 April,1991

ما يثير الانتباه في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية هو الاعتقاد الصلب في مفهوم التنمية المستدامة كمسار لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها الخاصة. وبناءً على هذا الاعتقاد، أوصى قرار الجمعية العامة بأن تشكل التنمية المستدامة مبدأً أساسيًا للأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات الخاصة والمنظمات والمقاولات التجارية.

ثانياً: مؤتمر ريو دى جانيرو البرازيل ١٩٩٢ (١٠)

شاركت في مفاوضات مؤتمر الأرض الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢، والذي شارك فيه ١٥٦ دولة بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية. وقد أسفر هذا المؤتمر عن تطوير مفهوم التنمية المستدامة نتيجة لتحالف المهتمين بالبيئة والتنمية.

تتصدر المادة رقم ١٠ في إعلان ريو قائمة المواد المهمة، إذ تتعلق بحق الوصول إلى المعلومات والمشاركة وحق المرافعة أمام القضاء في الشؤون البيئية.

أكد مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ أهمية الحفاظ على بيئة نظيفة وصحية كحق أساسي للإنسان، وركز على مواضيع حيوية مثل الاعتراف بحقوق التنمية، ودمج حماية البيئة في خطط التنمية، والمسؤولية المشتركة والمتناقضة بين الأطراف المختلفة، وارتباط التنمية المستدامة بالعمل على القضاء على الفقر.

يبدو أن مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ قد تجاوز مفهوم "المسؤولية غير المباشرة" الذي تم طرحه في مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢. وبعد تأسيس أسس السلطة العالمية من أجل حماية البيئة في دعوة لاهاي لعام ١٩٨٩، دعيت دول الشمال إلى التحرك بشكل أسرع نحو أنماط التضامن المشترك، ولكن هذا يتعارض مع مصالح دول الجنوب.

النتائج الاقتصادية لمؤتمر ريو دى جانيرو

يمكن القول أن مؤتمر ريو ونتائجه أكدت من جديد على إعلان ستوكهولم، وبني على أساسه، إذ جاء هذا المؤتمر لتأكيد دوره القانوني الهام في مجال البيئة. وتمثلت مخرجات المؤتمر في ثلاثة بيانات هي: (١١)

---

(١) شكراني الحسين، «المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام،» بحوث اقتصادية عربية، العددان ٥٥ ,صيف خريف ٢٠١١ ص ٢١٠-٢٢٤

أولاً إعلان ريو دي جانيرو: لقد ركز هذا الإعلان على النقاط الاقتصادية التالية:

١- يجب أن يتم التركيز على الرأس المال البشري، حيث يعد الإنسان المحور الرئيسي للتنمية المستدامة، وذلك بدمج البيئة في التنمية وعدم إهمال حق الأجيال القادمة في التنمية.

٢- يتعين الاعتراف بحق البلدان في السيادة على مواردها الطبيعية، وفقًا لسياستها البيئية والتنموية، مع عدم تسبب أنشطتها في أي ضرر بيئي للبلدان الأخرى.

يتطلب القضاء على ظاهرة الفقر ضرورة التعاون الدولي، بالإضافة إلى التركيز على دور الإعلام البيئي في إبراز قضايا البيئة وتوعية الجمهور حولها.

١- يتعين على البلدان التعاون لتشجيع نظام اقتصادي داعم ومتفتح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتحسين معالجة مشاكل البيئة وفقًا للمعايير المعتمدة.

٢- يجب تحمل المسؤولية وتقديم التعويضات للضحايا المتضررين من التلوث، سواء داخل أو خارج حدود البلد نتيجة لأنشطة محلية.

٣- يجب اتباع نهج وقائي لتجنب التلوث البيئي واتخاذ تدابير بيئية فعالة لتفادي الآثار الاقتصادية السلبية.

ثانياً اجندة ٢١ : [١٢]

تتفق العلماء على أن الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر ريو دي جانيرو هي الأساسية، حيث تضمنت عروضًا لاستراتيجيات وبرامج عمل متكاملة بهدف وقف التدهور البيئي. ورغم أنها غير ملزمة قانونيًا بسبب الهيمنة المالية والقانونية والسياسية للبلدان المتقدمة (حق الفيتو) ومساهمتها في دعم ميزانية الأمم المتحدة، فإنها تشجع عمليات التنمية المستمرة والسليمة بيئيًا. وقد ذكرت الأجندة النقاط الاقتصادية التالية:

---

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة , المستقبل الذى نصبو إليه , وثيقة أوليه لجدول أعمال المؤتمر ريو ٢٠+ , البرازيل ,٢٠١٢

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مرجع سابق

١- يجب بناء القدرات الذاتية وتعزيز التعاون الدولي وتحسين فهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغيرات الغلاف الجوي، وتدابير التخفيف والاستجابة لمعالجة هذه التغيرات.
٢- يتعين تنمية الطاقة والتحكم فيها للحد من الآثار البيئية الضارة الناجمة عن قطاع الطاقة، وذلك من خلال تحديد وتطوير مصادر وكفاءة استخدام الطاقة السليمة بيئيًا، بما في ذلك أنظمة الطاقة المتجددة.
٣- يجب التحكم في قطاع النقل بهدف تعزيز سياسات أو برامج فعالة من حيث التكلفة للحد من الانبعاثات الضارة بيئيًا، مع مراعاة الأولويات الإنمائية على الصعيد المحلي والوطني والدولي.
٤- يتطلب استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وناجحة للحد من الغازات الدفيئة وإدارتها بشكل فعال.

ثالثاً الاتفاقية العامة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢ :

تعد هذه الاتفاقية من اهم نتائج مؤتمر ريو دى جانيرو وتتكون من ٢٦ مادة و قد عبرت على ان الهدف النهائي لها تثبيت الغازات الدفيئة عند مستوى يحول دون تدخل خطير من الجانب الإنساني في النظام المناخي.

كما تعترف الأطراف في هذه الاتفاقية بأن التغيرات المناخية والتأثيرات السلبية المترتبة عليها تمثل قضية مشتركة للبشرية، وتدرك أن زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة البشرية قد تؤدي إلى احترار إضافي للأرض وتؤثر سلبًا على الأنظمة الإيكولوجية والبشرية. كما تلاحظ أن الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة تنتج في الغالب عن البلدان المتقدمة، وأن الدول النامية ستحتاج إلى زيادة انبعاثاتها لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية. وتشير الأطراف إلى أهمية التعاون الدولي وتبادل المسؤولية في مكافحة تغير المناخ، وتذكر بأهمية الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استكهولم عام ١٩٧٢. كما تؤكد على حق الدول في استغلال مواردها بطريقة بيئية ومسؤولة، وتشجع على

وضع تشريعات بيئية فعالة ومناسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة.[١٣] وتحدد النصوص والمواد التي نصت عليها الاتفاقية الأهداف العامة التي تسمى الأمم المتحدة إلى تحقيقها في مجال حماية البيئة من ذلك:

المادة الثانية من الاتفاقية:

والتي تحدد الهدف النهائي لهذه الاتفاقية ولأي صكوك قانونية متصلة بها هو الوصول، وفقًا لأحكام الاتفاقية، إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من الإنسان في النظام المناخي. يجب تحقيق هذا المستوى في فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية التكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعريض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدمًا في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

كما حددت المادة الثالثة من الاتفاقية المبادئ التي يجب الاستناد إليها في مجال حماية البيئة وهى

١- أن تتولى البلدان المتقدمة دور القيادة في مكافحة تغير المناخ والحد من التأثيرات الضارة المرتبطة به. ومع ذلك، يجب توخي الحرص وعدم فرض أي إجراءات على البلدان النامية الأطراف تؤثر سلبًا على جهودها لتحقيق التنمية المستدامة.

٢- مراعاة الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما تلك المعرضة بشكل خاص للتأثر بالآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ. ويجب أن تتحمل الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، الذين سيتعين عليهم تحمل عبء غير متناسب أو غير عادي بموجب الاتفاقية، اهتمامًا كبيرًا.

٣- تتفق الأطراف على اتخاذ تدابير وقائية للحد من تأثيرات تغير المناخ والحد منها، وتقليلها إلى الحد الأدنى، وتحسين الاستجابة لتلك التأثيرات

(١٣) موقع الأمم المتحدة – الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ
https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

الضارة. وفي حالة وجود تهديد جسيم أو ضرر غير قابل للإصلاح، يجب اتخاذ التدابير اللازمة دون الاعتماد على إثبات قاطع علمي. ومن المهم أن تكون السياسات والتدابير المتعلقة بمكافحة تغير المناخ فعالة من حيث التكلفة وتحقيق منافع عالمية بأقل تكلفة ممكنة، وتأخذ في الاعتبار السياقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وتشمل إجراءات التكيف والتأقلم مع تأثيرات تغير المناخ.

٤- تحقق الأطراف حقها في تعزيز التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون السياسات والتدابير المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن النشاط البشري ملائمة للاحتياجات المحددة لكل طرف، وتتكامل هذه السياسات والتدابير مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع تغير المناخ.

٥- يجب على الأطراف التعاون لتعزيز نظام اقتصادي دولي مفتوح وداعم للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة لجميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، وذلك لتمكينها من التعامل مع تحديات تغير المناخ. ويجب أن يتم التعاون بما يتفق مع المصالح المشتركة والمبادئ الدولية، وأن تتجنب الأطراف فرض أي تحديات تجارية غير مبررة أو تمييز تعسفي على البلدان الأخرى.

وفى ما يتعلق بالالتزامات الواجبة على الدول الأطراف حددت المادة الرابعة من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عن حق الأطراف في تعزيز التنمية المستدامة، والتي تشمل تلبية احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الأخرى. وتشير هذه المادة إلى أنه في سياق حماية النظام المناخي من التغير الناجم عن النشاط البشري، يجب أن تكون السياسات والتدابير المتخذة ملائمة للاحتياجات

المحددة لكل طرف، وتتكامل مع برامج التنمية الوطنية. وتشدد المادة على أهمية التنمية الاقتصادية في اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع تغير المناخ. (١٤)

وتتضمن المادة أيضًا التعاون الدولي في تعزيز نظام اقتصادي دولي مفتوح وداعم للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة لجميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، وذلك لتمكينها من التعامل مع تحديات تغير المناخ. ويجب أن يتم التعاون بما يتفق مع المصالح المشتركة والمبادئ الدولية، وأن يتم تجنب فرض أي تحديات تجارية غير مبررة أو تمييز تعسفي على البلدان الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك دعت المادة الرابعة من الاتفاقية الدول الأطراف إلى

١- دعم تطوير برامج وشبكات دولية وحكومية دولية لتحديد وتنفيذ وتقييم وتمويل البحوث وجمع البيانات والرصد المنتظم في مجال تغير المناخ، مع الحرص على تقليل التكرار والتكاليف.

٢- دعم الجهود الدولية والحكومية لتعزيز الرصد المنتظم والقدرات الوطنية في مجال البحث العلمي والفني، وخاصة في البلدان النامية، وتسهيل وصول الدول إلى البيانات وتبادلها وتحليلها، بما في ذلك البيانات المأخوذة من المناطق خارج البلدان.

٣- مراعاة اهتمامات واحتياجات البلدان النامية، والتعاون في تعزيز طاقاتها وقدراتها للمشاركة في الجهود المشار إليها في البنود السابقة، وذلك بما يتماشى مع حقوقها في التنمية المستدامة.

وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وخاصة مع البلدان النامية التي تعاني من قدرات محدودة في مجال البحث العلمي والفني والرصد المنتظم.

ثالثاً مؤتمر حماية البيئة كيوتو (اليابان) ١٩٩٧ : (١٥)

---

(١٤) المرجع السابق موقع الأمم المتحدة

(١) ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة؛ ٣٢٩(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦) ص٣٢٨.

تم اعتماد بروتوكول كيوتو في اليابان عام ١٩٩٧ وشمل التزامات ملزمة قانونيًا، بالإضافة إلى التزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ووافقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومعظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تخفيض انبعاثاتها بنسبة لا تقل عن ٥ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢).

أهمية البروتوكول :-

يعد بروتوكول كيوتو من أهم الوسائل القانونية على المستوى الدولي لمواجهة التغيرات المناخية، حيث يضمن التزامات الدول الصناعية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وتتطلب الاتفاقية من الدول المتقدمة خفض انبعاثاتها بنسبة ٥ في المائة على الأقل للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، مع مراعاة مستويات عام ١٩٩٠ والتي تمثل العام المرجعي لمستويات الملوثات.

اهداف مؤتمر حماية البيئة كيوتو:-

تم عقد مؤتمر حماية البيئة في مدينة كيوتو باليابان عام ١٩٩٧، وهو مؤتمر دولي يهدف إلى التحرك لمواجهة التحديات العالمية المتعلقة بتغير المناخ والاحتباس الحراري. وقد تم توقيع بروتوكول كيوتو في هذا المؤتمر، وهو اتفاق دولي يهدف إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في الدول الصناعية بنسبة ٥,٢٪ عن مستويات عام ١٩٩٠ خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

تهدف أهداف مؤتمر حماية البيئة كيوتو إلى تحفيز الدول على التعاون والتحرك لمواجهة تغير المناخ وتحديات الاحتباس الحراري. وتشمل أهداف المؤتمر:

١- خفض انبعاثات غازات الدفيئة في الدول الصناعية بشكل كبير للحد من الاحتباس الحراري.

٢- تشجيع الدول النامية على المساهمة في هذا الجهد من خلال توفير الدعم المالي والتقني اللازم.

٣- تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول.

٤- تعزيز الوعي العالمي بأهمية الحفاظ على البيئة وتحديات تغير المناخ والاحتباس الحراري.

٥- تشجيع التطوير المستدام والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

تهدف هذه الأهداف إلى تقليل الآثار البيئية السلبية للأنشطة البشرية والحد من تغير المناخ والاحتباس الحراري وتعزيز التنمية المستدامة في العالم.

اليات البروتوكول :-

تعتمد آليات بروتوكول كيوتو الاقتصادية بشكل أساسي على مبادئ السوق، حيث يمكن للأطراف المتفق عليها في البروتوكول استخدام هذه الآليات في محاولة لتقليل التأثيرات الاقتصادية المحتملة لمتطلبات خفض الانبعاثات.

أ- التنفيذ المشترك

تهدف آلية التنفيذ المشترك في بروتوكول كيوتو إلى تنفيذ مشروع يؤدي إلى خفض الانبعاثات في دولة صناعية أخرى، ويتم حساب كمية الخفض الذي تحقق عند تنفيذ المشروع ويتم إضافتها إلى رصيد الخفض للدولة التي نفذت المشروع خارج أراضيها. وتعتمد هذه الآلية على مبادئ السوق وتحدد في المادة السادسة من بروتوكول كيوتو، حيث تتيح للبلدان المدرجة في الملحق الأول أو للشركات التابعة لهذه البلدان تنفيذ مشاريع مشتركة للحد من الانبعاثات أو خفضها، وتقاسم وحدات الخفض بناءً على المساهمة المادية والتقنية لكل من الأطراف في المشروع. (١٦)

ب- التنمية النظيفة

تعتبر المساعدات المالية والفنية واحدة من أهم الآليات التي يمكن من خلالها للدول الصناعية التعاون مع الدول النامية في الحد من الانبعاثات. كما يمكن للدول النامية الاستفادة من أي إجراءات طوعية تُتخذ للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ويمكن للدول الصناعية تخفيض مستويات الانبعاثات وبيع الفائض من حصص الانبعاثات للدول الأخرى، ويتم خصم هذه الحصص من حصتها المحددة مقابل المبلغ المدفوع لشراء هذه الحصص.

(١) إبراهيم عبد الجليل، «التغيرات المناخية وقطاع الأعمال: الفرص والتحديات،» عالم الفكر الكويت , ٢٠٠٨، ص١٣٣

ج- الاتجار في الانبعاثات

يتبع النهج السوقي لتحقيق أهداف بيئية تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة باستخدام أو تداول الخفوضات الزائدة من المستوى المطلوب للانبعاثات في مصدر آخر داخل البلد أو خارجه. وعمومًا، يمكن أن يتم التجارة في الانبعاثات بين الشركات، وعلى المستويات المحلية والدولية. وقد اعتمد تقرير التقييم الثاني للهيئة بين الحكومية المعنية بتغير المناخ أسلوب "التراخيص" لنظم الاتجار المحلية، واستخدام "الحصص" لنظم الاتجار الدولية. (١٧)

رابعاً مؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن (الدانمرك) ٢٠٠٩ : (١٨)

مؤتمر حماية البيئة في كوبنهاجن هو مؤتمر دولي عُقد عام ٢٠٠٩ بمشاركة أكثر من ١٩٠ دولة، وتضمن وضع خطة عمل تحت اسم "اتفاق كوبنهاجن"، وهو اتفاق دولي يهدف إلى التحرك للحد من تأثير التغير المناخي والاحتباس الحراري. وتهدف أهداف المؤتمر إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض وتوسيع التمويل للدول النامية وتحفيز الدول على تحديد أهداف ملزمة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتطوير التكنولوجيا النظيفة والمتجددة وتشجيع التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات في مجال حماية البيئة. وتهدف هذه الأهداف إلى تحفيز العالم على التحرك للحد من تأثير التغير المناخي والاحتباس الحراري، وتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية في العالم.

أهداف مؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن ٢٠٠٩:

عُقد مؤتمر حماية البيئة في كوبنهاجن، الدنمارك، عام ٢٠٠٩، وتضمن المؤتمر مشاركة ممثلين عن أكثر من ١٩٠ دولة وهو أحد أهم المؤتمرات الدولية التي تهتم بالبيئة والمناخ. وقد وضع المؤتمر خطة عمل تحت اسم "اتفاق كوبنهاجن"، وهو اتفاق دولي يهدف إلى التحرك للحد من تأثير التغير المناخي والاحتباس الحراري.

تهدف أهداف مؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن إلى تحفيز الدول على التعاون والتحرك للحد من تأثير التغير المناخي والاحتباس الحراري. وتشمل أهداف المؤتمر:

---

(٢) تقرير التقييم الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: تغير المناخ ٢٠٠١، ص١٧٨

(٣) موقع الأمم المتحدة ,مؤتمر الأطراف الأمم المتحدة ,اتفاق كوبنهاجن ٢٠٠٩ ص ١ إلى ٤ www.unfcc.org

١- الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بأقل من ٢ درجة مئوية عن مستويات درجات الحرارة القبلية الصناعية.
٢- توسيع التمويل والدعم اللازمين للدول النامية للحد من تأثير التغير المناخي والاحتباس الحراري.
٣- تحفيز الدول على تحديد أهداف ملزمة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتقديم خطط عمل واضحة لتحقيق هذه الأهداف.
٤- تحفيز الدول على تطوير واستخدام التكنولوجيا النظيفة والمتجددة.
٥- تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات في مجال حماية البيئة.

تهدف هذه الأهداف إلى تحفيز العالم على التحرك للحد من تأثير التغير المناخي والاحتباس الحراري، وتعزيز استخدام التكنولوجيا النظيفة والمتجددة وتوفير الدعم المالي والتقني للدول النامية. وتهدف أيضًا إلى تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية في العالم.

النتائج الاقتصادية لاتفاق كوبنهاجن ٢٠٠٩ : [١٩]

لم يتم تحقيق نتائج اقتصادية ملموسة على المدى القصير بعد اتفاق كوبنهاجن، وذلك لأن الاتفاق كان يهدف إلى تحديد أهداف طويلة الأجل للحد من تأثير التغير المناخي والاحتباس الحراري. ومن المتوقع أن يكون لاتفاق كوبنهاجن تأثير ايجابي على الاقتصاد على المدى البعيد، حيث يتوقع أن يتسبب الاتفاق في توجيه الاستثمارات نحو الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، مما يؤدي إلى تطوير قطاع الطاقة والتكنولوجيا في المستقبل.

ومن المهم الإشارة إلى أن اتفاق كوبنهاجن تعرض لانتقادات كثيرة بسبب عدم وضوح الأهداف وعدم التزام الدول الكبيرة بتحقيق هذه الأهداف، وهو ما يجعل من الصعب تحقيق أي تأثير ايجابي على الاقتصاد والبيئة. ومع ذلك، فإن المؤتمرات الدولية المماثلة لمؤتمر كوبنهاجن تعتبر أدوات هامة لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، وتساهم في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات البيئية والتكنولوجيا النظيفة.

(١) مؤتمر الأطراف الأمم المتحدة ,اتفاق كوبنهاجن , مرجع سابق

من خلال اتفاق كوبنهاجن ٢٠٠٩ يمكن إبراز النقاط الاقتصادية التي ركز عليها الاتفاق في النقاط التالية :

١- يعد تغير المناخ تحديًا كبيرًا يجب مكافحته عاجلًا، بمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، حيث يجب على كل طرف بذل جهوده لمواجهة هذا التحدي.

٢- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اتباع استراتيجيات منخفضة الانبعاثات، وعلى الرغم من أن بلدان النامية تواجه أولويات مهمة في التنمية والاجتماع والاقتصاد، إلا أن خفض الانبعاثات يجب أن يكون جزءًا من أولوياتها.

٣- يجب توفير حوافز إيجابية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات، وذلك لتعزيز التمويل المالي للمشاريع البيئية.

٤- يجب تقديم تمويل جديد ومزيد للبلدان النامية وتوفير مصادر تمويل جيدة، وذلك عن طريق إتاحة موارد جديدة وإضافية تشمل قطاع الحراجة والاستثمارات المقدمة من المؤسسات الدولية، وهو ما تم الاتفاق عليه في إطار الاتفاقية.

٥- تم إنشاء صندوق كوبنهاجن الأخضر للمناخ كيان تشغيلي للآلية المالية للاتفاقية، وذلك لدعم المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى المنفذة في البلدان النامية.

٦- يجب تعزيز العمل المتعلق بتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتم إنشاء آلية تكنولوجية لتحفيز تطوير التكنولوجيا ونقلها، ويجب تقييم تنفيذ الاتفاقية بحلول عام ٢٠١٥ كحد أقصى.

خامساً اتفاق باريس ٢٠١٥ : [٢٠]

اتفاق باريس هو اتفاق دولي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٥ في إطار الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ. ويهدف الاتفاق إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية

(١) United Nations Framework Convention on Climate Change. (2015). Paris Agreement. https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement

بحد أقصى ٢ درجة مئوية فوق مستويات الحرارة القبلية للعصر الصناعي، وبذل جهود للتوصل إلى تقليل هذا الارتفاع إلى ١,٥ درجة مئوية.

ويتضمن الاتفاق باريس التزامات قانونية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم خططها الوطنية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديثها كل ٥ سنوات، والعمل على تحقيق هذه الخطط. ويحث الاتفاق على تعزيز التعاون الدولي لتسهيل نقل التكنولوجيا والتمويل لتنفيذ هذه الخطط.

وتعتبر الدول الغنية المسؤولة عن مساهمة أكبر في تلوث البيئة، ولذلك يحتوي الاتفاق باريس على تعهدات لتوفير تمويل بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنويًا للدول النامية للمساعدة في تكييفها مع التغيرات المناخية وتحويل اقتصاداتها إلى النماذج القائمة على الكربون المنخفض.

وقد اعتمد الاتفاق باريس في ديسمبر ٢٠١٥، وحتى الآن وقع عليه ١٩٧ دولة وتم تصديقه من قبل ١٨٩ دولة. ورغم أن الاتفاق لا يفرض على الدول الالتزام بأهداف محددة للحد من الانبعاثات، إلا أنه يشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح لمكافحة تغير المناخ والحفاظ على البيئة.

اهداف اتفاقية باريس

اتفاقية باريس هي اتفاقية دولية وضعت أهدافاً طموحة لمكافحة تغير المناخ. وتهدف الاتفاقية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، وذلك من خلال التزامات قانونية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتضمنت الأهداف الرئيسية لاتفاقية باريس ما يلي:

١- الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية: يهدف الاتفاق إلى الحد من الارتفاع المحتمل لدرجات الحرارة العالمية إلى ٢ درجة مئوية فوق مستويات الحرارة القبلية للعصر الصناعي، والعمل على تحقيق تخفيض إلى ١,٥ درجة مئوية.

٢- تحديد خطط العمل الوطنية: يتعين على الدول الأعضاء تقديم خططها الوطنية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديثها كل ٥ سنوات، والعمل على تحقيق هذه الخطط.

٣- تعزيز التعاون الدولي: يحث الاتفاق على تعزيز التعاون الدولي لتسهيل نقل التكنولوجيا والتمويل لتنفيذ خطط العمل الوطنية المحددة في الاتفاق.
٤- توفير التمويل للدول النامية: يحتوي الاتفاق على تعهدات لتوفير تمويل بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنويًا للدول النامية للمساعدة في تكييفها مع التغيرات المناخية وتحويل اقتصاداتها إلى النماذج القائمة على الكربون المنخفض.
٥- تعزيز الشفافية والمراقبة: يحتوي الاتفاق على آلية للتحقق من تنفيذ الالتزامات المحددة فيه، ويتم مراقبة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في الاتفاق.

تهدف هذه الأهداف إلى تحفيز الدول لاتخاذ إجراءات عملية لمكافحة تغير المناخ، وتحقيق تخفيضات ملموسة في انبعاثات الغازات الدفيئة للحد من تأثيرات التغير المناخي على الكوكب.

النتائج الاقتصادية لاتفاقية باريس [٢١]

اتفاقية باريس لها نتائج اقتصادية واسعة النطاق، حيث تتعلق بالتحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون وتحسين الاستدامة البيئية. ويمكن تلخيص النتائج الاقتصادية الرئيسية لاتفاقية باريس فيما يلي:

١- تحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون: يتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاقية باريس إلى تحول العالم إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وذلك من خلال زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتحسين التكنولوجيا البيئية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحول إلى إنشاء فرص عمل جديدة وزيادة الاستثمارات في القطاعات الخضراء.
٢- تحسين الاستدامة البيئية: يعتبر تحقيق أهداف اتفاقية باريس مفتاحًا لتحسين الاستدامة البيئية، مما يؤدي إلى تحسين صحة الإنسان والحفاظ على النظم

(٢١) موقع الامم المتحدة - اتفاق باريس
https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf

الإيكولوجية والحيوية والمصادر الطبيعية، وتعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية.

٣- توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي: يتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاقية باريس إلى إنشاء فرص عمل جديدة في القطاعات الخضراء وتحفيز النمو الاقتصادي في الدول التي تستثمر في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية.

٤- تحسين الصحة العامة: يمكن أن تؤدي انبعاثات الغازات الدفيئة إلى تدهور جودة الهواء وتلوث البيئة، مما يؤثر على صحة الإنسان. ويمكن لتنفيذ اتفاقية باريس أن يساعد على تحسين جودة الهواء والحد من التلوث، مما يحسن صحة الإنسان.

٥- تحسين الأمن الغذائي: يعتمد الزراعة على الظروف الجوية المناسبة، وتغيير المناخ يؤثر على هذه الظروف. ويمكن لتنفيذ اتفاقية باريس أن يساعد على تحسين الأمن الغذائي من خلال تحسين ممارسات الزراعة وزيادة المرونة في الإنتاج الزراعي.

٦- تحسين الاستدامة المالية: يتوقع أن يدعم تنفيذ اتفاقية باريس الاستدامة المالية عن طريق تحفيز الاستثمار في الطاقعات المتجددة والتكنولوجيا البيئية، وتعزيز الشفافية والتحوّل إلى نماذج اقتصادية أكثر استدامة. ويمكن لهذا التحول أن يحد من المخاطر المالية المرتبطة بالتغير المناخي، وتحسين الاستدامة الاقتصادية والمالية على المدى الطويل. كما يمكن أن يؤدي تحقيق أهداف اتفاقية باريس إلى تحسين قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد العالمي، من خلال تطوير قطاعات جديدة وتحسين الكفاءة والإنتاجية.

سادساً مؤتمر الامم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث (٢٢)

تشكل الكوارث الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية تحديات كبيرة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتؤثر بشكل كبير على الصحة والسلامة والتنمية المستدامة. ومن أجل مكافحة هذه التحديات، أقيم المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في مدينة سنداي باليابان في عام ٢٠١٥، والذي شارك فيه ممثلون من ١٨٧ دولة وأكثر من ٦٠٠ منظمة حكومية وغير حكومية ومؤسسات أممية وإقليمية. تم التركيز خلال المؤتمر على أهمية تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لمخاطر الكوارث، وتعزيز الشراكة بين القطاعات المختلفة وتعزيز التنسيق فيما بينها، وتعزيز دور الحكومات والمجتمع المدني في هذا المجال. وتم التأكيد على ضرورة تعزيز القدرة على الاستجابة السريعة للكوارث وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والمأوى والغذاء والمياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ.

وتم التركيز أيضًا على أهمية تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والتركيز على الوقاية والتحكم في الكوارث وتحسين استخدام التكنولوجيا والابتكارات في هذا المجال. وتم التأكيد على أهمية تحسين تدفق المعلومات وتعزيز البحث والتطوير في مجال الكوارث وتحسين التنسيق الدولي في هذا المجال.

وقد تحددت أهداف في المؤتمر على النحو التالى : (٢٣)

١- تعزيز الوعي والتثقيف حول مخاطر الكوارث: يتضمن ذلك توعية المجتمعات حول أنواع الكوارث وتأثيراتها والإجراءات الوقائية الممكنة للحد منها، وتشجيع المجتمعات على المشاركة في عمليات التخطيط والاستجابة للكوارث.

(٢٢) موقع الأمم المتحدة - مؤتمر الامم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث https://www.unisdr.org/files/45069_proceedingsthirdunwcdrrar.pdf

(٢٣) ملخص لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث على موقع الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/events/disasterreductionconf/

٢- تعزيز القدرة على التكيف والاستجابة للكوارث: يتضمن ذلك تعزيز القدرات المحلية والإقليمية والدولية للتصدي للكوارث، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والمأوى والغذاء والمياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ.

٣- تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعات المختلفة: يتضمن ذلك تعزيز التنسيق بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية لتنفيذ الإجراءات اللازمة للتصدي للكوارث.

٤- تعزيز التنسيق الدولي في مجال الكوارث: يتضمن ذلك تحسين تدفق المعلومات وتعزيز البحث والتطوير في مجال الكوارث، وتحسين التنسيق بين الدول والمنظمات الدولية في الاستجابة للكوارث.

٥- تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية: يتضمن ذلك تحسين التخطيط العمراني والتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، وتحسين القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وتقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة.

تسعى تلك الأهداف إلى تحسين القدرة على التكيف والاستجابة للكوارث، وتقليل الخسائر البشرية والمادية التي تنجم عنها، وتحقيق التنمية المستدامة والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مستوى العالم. وتشجع هذه الأهداف الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية على العمل بشكل مشترك لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتعزيز التعاون والشراكة بين الجميع لتحقيق التنمية المستدامة والمقاومة للكوارث. ومن المتوقع أن يساهم المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في تحقيق هذه الأهداف من خلال تحديد الإجراءات اللازمة وتوعية المجتمعات حول أهمية تقليل مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على التكيف والاستجابة لها. ويحتاج ذلك إلى جهود مشتركة وتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية لتحقيق هذه الأهداف والحد من آثار الكوارث في جميع أنحاء العالم.

في سبيل تحقيق الأهداف المشار إليها تم اتخاذ العديد من الإجراءات ومن بين هذه الإجراءات: [٢٤]

١- إطلاق مبادرة "تحسين مرونة المدن"، والتي تهدف إلى تعزيز مرونة المدن والمناطق الحضرية في مجال الاستجابة للكوارث والحد من تأثيراتها. وتشمل المبادرة إنشاء نظم إنذار مبكر وتحسين البنية التحتية والتخطيط العمراني وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية.

٢- تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتحسين الاستجابة لها. وتم الاتفاق على تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات المختلفة وتبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيا.

٣- تعزيز الوعي والتثقيف حول مخاطر الكوارث وتأثيراتها، وذلك من خلال تطوير برامج التثقيف والتوعية والتعليم في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على التكيف والاستجابة لها.

٤- تعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني للبحوث المتعلقة بالكوارث وتطوير التقنيات والأدوات المستخدمة في التنبؤ بالكوارث والتحكم بها.

٥- إطلاق مبادرة "تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية"، والتي تهدف إلى تحسين قدرة الدول على التكيف مع التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتقليل تأثيراتها على البيئة والمجتمعات. وتشمل المبادرة تعزيز الإجراءات الوقائية والاستباقية وتحسين القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية في المجتمعات المحلية.

([٢٤])المرجع السابق

٦- تعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك من خلال تعزيز التنمية المستدامة وتحسين الحفاظ على البيئة وتطوير القطاعات الاقتصادية المستدامة.

ويعد "مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث" من أهم المؤتمرات التي تمت في هذا المجال، وقد شهد المؤتمر تبني إجراءات ومبادرات مهمة لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال. ومنها: [٢٥]

١- إنشاء نظم إنذار مبكر: يتم من خلالها تحذير السكان المحليين والإدارات المحلية بشأن الكوارث المحتملة، وذلك لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تأثيرات الكوارث.
٢- تحسين البنية التحتية والتخطيط العمراني: يتم من خلالها تحسين البنية التحتية المحلية، وذلك لتقليل تأثير الكوارث على البنية التحتية، وتحسين التخطيط العمراني للمناطق المحلية.
٣- تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية: يتم من خلالها تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، وذلك لتمكين السكان المحليين من الاستجابة للكوارث.

وتشمل إجراءات المؤتمر الأخرى، تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتحسين الاستجابة لها، وتعزيز الوعي والتثقيف حول مخاطر الكوارث وتأثيراتها، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجيا في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وإطلاق مبادرة "تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية"، وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
بالإضافة إلى ذلك تم إتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بالكوارث، وتطوير قدرات الدول النامية في هذا المجال.

---

(٢٥)المرجع السابق

كما تم التأكيد على أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع الشركات على الاستثمار في تطوير التكنولوجيا المتعلقة بالكوارث وتوفير الدعم المالي والتقني للمناطق المتضررة.

بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تطوير آليات التمويل المتعلقة بالكوارث، وتشجيع المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية والمناطق المتضررة.

وتم التأكيد على أهمية تطوير مؤشرات ومعايير لتقييم الاستعداد والاستجابة للكوارث، وتطوير نظم تقييم الضرر والخسائر الناجمة عن الكوارث وتحسين الإجراءات المتعلقة بإعادة الإعمار.

وتم التأكيد على أهمية تعزيز القدرات الإقليمية والمحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وتطوير المهارات والخبرات المتعلقة بالكوارث على المستوى المحلي والإقليمي.

وقد خلص المؤتمر إلى وضع خطة عالمية جديدة للحد من مخاطر الكوارث، والتي تعتمد على التعاون الدولي وتعزيز القدرات المحلية والإقليمية والدولية، وتحسين التنسيق والشراكة بين القطاعات المختلفة. ويهدف هذا الاتفاق العالمي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مستوى العالم. وقد تضمنت هذه الخطة عدة أهداف، من بينها: تعزيز الوعي والتربية والتثقيف حول مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة على التكيف والاستجابة للكوارث، وتعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعات المختلفة، وتعزيز التنسيق الدولي في هذا المجال.

سابعاً: مؤتمر قمة المناخ COP27 في الفترة من ٦ – ٢٠٢٢/١١/١٨ (٢٦)

في إطار حرص العالم على التغلب على التهديدات التي تواجه الكرة الأرضية من جراء التغير المناخي.

تضافرت الجهود الدولية طوال الأعوام الماضية من اجل حماية كوكب الأرض من التحديات التي تواجهه ومن أبرزها تحدى التغير المناخي.

(٢٦) الموقع الرسمي للأمم المتحدة عن مؤتمر كوب ٢٧ في مصر https://unfccc.int/cop27

ولذلك تم تبني بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol عام ١٩٩٧، من أجل تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ والتي أقرت عام ١٩٩٢ للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون والميثان. تلا ذلك توقيع أغلب دول العالم على اتفاق باريس Paris Agreement في عام ٢٠١٥بشأن تغير المناخ وفي اتفاق باريس أيضاً تم التطرق إلى ثلاث قضايا رئيسية هي التكيف مع التغيرات المناخية Climate Adaptation والتخفيف من آثار التغير المناخي Climate Mitigation والتمويل المناخي Climate Finance.

ومن هذا المنطلق كان حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على الدعوة لعقد قمة المناخ في مدينة السلام (مدينة شرم الشيخ) حيث دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي لأن تكون هذه القمة هي قمة تنفيذ اتفاق باريس بشكل فعال.

وفى ٦ نوفمبر ٢٠٢٢ انطلقت فعاليات الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ. وتعتبر قمة شرم الشيخ هي قمة افريقيا للمناخ وهي أول قمة للمناخ تنعقد في افريقيا ولهذا اطلق على قمة شرم الشيخ للمناخ "قمة افريقيا للمناخ" Africa COP.

وقد حضر القمة ما يقارب من ١٩٧ من ممثلي الدول يشملهم أكثر من ١٢٠ من رؤساء الدول ورؤساء الحكومات [٢٧]

([٢٧]) شارك عدد من رؤساء الدول في مؤتمر قمة المناخ cop 27 منهم :

- جو بايدن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.
- إيمانويل ماكرون الرئيس الفرنسي.
- محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- محمد بن سلمان، ولي العهد في المملكة العربية السعودية.
- مشعل الأحمد جابر الصباح نائب رئيس دولة الكويت.
- رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك.
- إضافة الى عدد من المنظمات والجمعيات التي تُشارك في المؤتمر.

ويشار إلى عدم مشاركة دول هامة مثل الصين، وروسيا، والهند وأوكرانيا، رغم أهمية مشاركة الصين والهند نظرا لكونهما من أكبر الدول صناعيًا وأكثرها انتاجًا للانبعاثات الكربونيّة.

أهمية مؤتمر قمة المناخ COP27

تختلف الدورة السابعة والعشرون (COP27) عن المؤتمرات الأخرى وذلك بسبب الأحداث المناخية القاسية التي لا تتناسب مع جهود العالم لها بالإضافة إلى أزمة الطاقة العالمية بسبب الحرب في أوكرانيا، حيث دعت الأطراف المتمثلة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تخص حالة الطوارئ المناخية.

وفى هذا الصدد أشار السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى أهمية التحرك السريع من كافة الدول لوضع خارطة طريق واضحة.

كما أكد على حرص الدولة المصرية على الخروج بنتائج ملموسة تحقق أهداف قمة غلاسكو واتفاق باريس وبالفعل اعتمد (COP27) على نتائج الدورة السابقة (COP26) لتجديد التضامن العالمي لتنفيذ اتفاقية باريس وبحث محاور القدرة على التكيف وإجراءات التمويل المناخي للبلدان النامية والانتقال من مرحلة التخطيط الي مرحلة التنفيذ وتقديم دفعة أولي من الحلول المناخية

من جانب اخر تكمن أهمية تلك القمة في كونها مدخل لتطبيق السياسات الخضراء وتبني أفكار صديقة للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى انها أول قمة مناخ تقام في قارة أفريقيا مما حث عدد كبير من الرؤساء وكبار المسؤولين بالقارة على المشاركة في القمة مما يمثل أهمية للقارة الافريقية لإنها المتضرر الأكبر من التغيرات المناخية المختلفة.

هذا وقد بدأ المؤتمر بإرساء أهداف واضحة وانتقل الي عدة مبادرات تهدف الي إيجاد حلول مناخية وانتهي بالعديد من الإنجازات كخطوات فعليه تجاه حلول مناخية فعالة.

أولا: أهداف مؤتمر المناخ مصر ٢٠٢٢ [٢٨]

وفقاً لما تم الاتفاق عليه في قمة باريس تحددت اهداف مؤتمر شرم الشيخ فيما يلى:

١- الانتقال الي مرحلة التنفيذ بدلا من التعهدات والتنويه على دور الجميع في الوفاء بتعهدات اتفاق باريس وميثاق غلاسكو ضمن خطة زمنية محددة وآليات عمل واضحة.

(٢٨)الموقع الرسمي للأمم المتحدة عن مؤتمر كوب ٢٧ في مصر ,مرجع السابق

٢- اتخاذ إجراءات جريئة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والحفاظ علي هدف ١,٥ درجة مئوية كخطوه في اتجاه الوصول الي هدف (الصفر الصافي[٢٩]) بحلول عام ٢٠٥٠.

٣- تطوير جدول اعمال يحقق التقدم المطلوب بخصوص التكيف في ظل التغيرات المناخية القاسية وتقديم المساعدات للدول النامية.

٤- توفير تدفقات مالية حقيقية من اجل دراسات المناخ والتنبؤ به وتلبية احتياجات الدول النامية لمواجهة التغيرات المناخية.

٥- تعزيز سبل التعاون لتبادل الخبرات وتيسير المفاوضات لتحقيق نتائج حقيقية ذات قيمة ملموسة

٦- توطين السياسات الخضراء كسياسات دول تقوم على العناية بالبيئة والحفاظ عليها.

٧- تسليط الضوء على الشباب ودورهم الهام في المناقشات لمواجهة التحديات المناخية وإيجاد حلول فعالة.

ثانيا: مبادرات تم اطلاقها في قمة المناخ COP27 [٣٠]

أطلقت رئاسة المؤتمر أربع مبادرات تتمحور حول إيجاد حلول مناخية وتوفير مسارات تكميلية للوصول لنتائج ملموسة.

١- مبادرة التخضير وخطط استثمار:

تسخير الجهود المختلفة للتخفيف والتكيف وتحديد الدعم المطلوب ووضع خطط لتشكيل سياسات اقتصادية تأخذ في الاعتبار التأثيرات المناخية واقتراح مجموعة من المبادئ التوجيهية لتسهيل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية الخاصة بتغير المناخ.

٢- مبادرة تثمينية.. نقل منخفض الكربون:

(٢٩) الصفر الصافي : خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى اقرب مستوى ممكن من الصفر

(٣٠)الموقع الرسمي للأمم المتحدة عن مؤتمر كوب ٢٧ في مصر ,مرجع السابق

٣- مبادرة المرونة:

تهدف الي تكييف النظم الحضرية للتكيف مع التغيرات المناخية بما يشمل المباني والمياه والتنقل والنفايات والطاقة وبالتعاون مع منظمات من مختلف انحاء العالم

٤- مبادرة النفايات:

تهدف المبادرة الي إعادة تدوير ٥٠٪ كحد ادني من المخلفات الصلبة في افريقيا بحلول عام ٢٠٥٠وتعتبر تلك المبادرة اول تحالف عالمي من نوعه في إدارة النفايات

ثالثا: إنجازات مختلفة ناتجة عن مؤتمر المناخ مصر COP27 (٣١)

ينتج عن قمة المناخ عدد من النتائج لعل اهمها

١- إطلاق خطة لتوفير الدعم والتمويل اللازم للمناطق التي تعاني من الكوارث المناخية تسمي مرفق تمويل الدرع العالمي

٢- حث الحكومات على إعادة النظر في اهداف عام ٢٠٣٠وتطويرها وتعزيزها بما يخدم الخطط والتوجهات المناخية

٣- زيادة التوجيهات ببذل الجهود لتسريع عملية التخلص التدريجي من الاعتماد على الفحم كمصدر للطاقة والتنويه على الأهمية القصوى في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لاعتماديتها وكونها أكثر امانا على البيئة

(٣١) المرجع السابق الموقع الرسمي للأمم المتحدة عن مؤتمر كوب ٢٧ في مصر

٤- إطلاق ٢٥ نشاط دولي تعاوني في مجالات مختلفة: الطاقة – النقل البري – الصلب – الهيدروجين – الصناعة

٥- أعلن "أنطونيو جوتيريش" الأمين العام للأمم المتحدة عن خطة لضمان حماية الجميع من خلال تطوير أنظمة الإنذار المبكر بميزانية تصل الي ٣.١ مليار دولار من خلال جدول زمني يشمل الخمس سنوات المقبلين

٦- انشاء صندوق لمساعدة البلدان النامية المتضررة من كوارث المناخ في مختلف انحاء العالم

٧- حث الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات تساعد على التكيف والمرونة وتقليل التعرض للتغيرات المناخية

٨- إطلاق شراكة قادة الغابات والمناخ لحماية الغابات والحفاظ على الأراضي من التدهور بحلول ٢٠٣٠

خاتمة:

خلصت الورقة البحثية إلى أن مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ وناقشت مؤتمر ريو دى جانيرو البرازيل عام ١٩٩٢ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٢ والتحديات التي تواجهها اليوم، مثل انعدام الاتفاق الدولي على إجراءات فعالة للحد من انبعاثات الكربون وتغير المناخ. وناقشت الورقة مؤتمر حماية البيئة كيوتو عام ١٩٩٧ ومؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن ٢٠٠٩ واتفاق باريس عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥ ومؤتمر المناخ بمدينة شرم الشيخ (COP 27) يمثلون جهوداً دولية هامة لحماية البيئة وتنميتها بشكل مستدام. وقد تضمنت هذه الجهود إنشاء برامج ومؤسسات دولية للحفاظ على البيئة وتنميتها بشكل مستدام، واتفاقيات

دولية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وإجراءات وتدابير لتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات البيئية والطبيعية.

ومع ذلك، يواجه هذا العمل التحديات العديدة، مثل عدم وجود اتفاق دولي فعال على إجراءات الحد من انبعاثات الكربون وتغير المناخ، وتحتاج إلى تعزيز الشراكات الدولية وتوفير التمويل وتعزيز القدرة التقنية لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة وتنميتها بشكل مستدام.

لذلك، يجب على المجتمع الدولي العمل بشكل مستمر وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية والطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن تكون هذه الجهود مدفوعة بإلتزام قوي وجهود فعالة من الحكومات والمجتمعات والشركات والأفراد، وتتطلب مزيدًا من التضامن والتعاون الدولي لإحراز تقدم حقيقي في حماية البيئة وتنميتها بشكل مستدام.

وبشكل عام، يؤكد هذا البحث على أهمية العمل المشترك والتعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية والطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، وأن الجهود الدولية المبذولة على مدى الأربعين عاماً الماضية تمثل خطوات هامة نحو هذا الهدف. ويجب على المجتمع الدولي العمل بشكل مستمر وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال لضمان مستقبل أفضل للبشرية وللكوكب.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى أن العمل المشترك والتعاون الدولي يلعبان دورًا حاسمًا في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ورغم التحديات التي تواجهها المجتمعات، مثل انعدام الاتفاق الدولي على إجراءات فعالة للتصدي لتغير المناخ، فإن هناك حاجة ملحة للعمل على تعزيز الشراكات الدولية وتعزيز التمويل والقدرة التقنية لمعالجة تلك التحديات.

يشير البحث أيضًا إلى أن المؤتمرات الدولية والاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، مثل مؤتمر ستوكهولم ومؤتمر ريو دي جانيرو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر حماية البيئة كيوتو ومؤتمر حماية البيئة كوبنهاجن واتفاق باريس، قد أحدثت تقدمًا هامًا في المجالات ذات الصلة. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة للمزيد من الجهود لتنفيذ السياسات والتدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

وبشكل عام، فإن نتائج البحث تؤكد على أهمية تبني العمل المشترك بين الدول وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية والطبيعية. كما تشدد البحث على ضرورة تعزيز التمويل والتكنولوجيا والقدرات البشرية لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

يركز البحث على الجهود الدولية السابقة في هذا المجال ويقدم تحليلًا شاملاً للتحديات والمسارات المستقبلية للعمل في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ومن خلال توفير هذه المعلومات والتحليلات، يساهم البحث في توجيه السياسات والاستراتيجيات العالمية نحو مستقبل أكثر استدامة بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

المراجع:-

المراجع باللغة العربية:

١) الموقع الرسمي للأمم المتحدة عن مؤتمر كوب ٢٧ في مصر https://unfccc.int/cop27

٢) إبراهيم عبد الجليل، «التغيرات المناخية وقطاع الأعمال: الفرص والتحديات،» عالم الفكر الكويت، ٢٠٠٨, ص١٣٣

٣) تقرير التقييم الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: تغير المناخ ٢٠٠١، ص١٧٨

٤) سلمان زيدان، مناهج البحث العلمي، دار ابن حزم، دار ابن حزم، لبنان، ٢٠١١

٥) شكراني حسين، مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ إلى مؤتمر ريو ٢٠+ لعام ٢٠١٢ مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية – العدد ٦٣-٦٤ , ٢٠١٣ ص ١٤٧ وما بعدها

٦) شكراني الحسين، «المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام،» بحوث اقتصادية عربية، العددان ٥٥، خريف ٢٠١١ ص ٢١٠-٢٢٤

٧) عقيل حسين عقيل، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، سوريا، ٢٠١٠

٨) عبد الباقي محمد، النتائج الاقتصادية لمؤتمرات حماية البيئة ودورها في إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ٦، عدد ١، ٢٠١٢

٩) ليزا نيوتن، نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة؛ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦) ص٣٢٨

١٠) موقع الأمم المتحدة - مؤتمر الامم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث

https://www.unisdr.org/files/45069_proceedingsthirdunwcdrrar.pdf

١١) ملخص لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث على موقع الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/events/disasterreductionconf/

١٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المستقبل الذى نصبو إليه، وثيقة أوليه لجدول أعمال المؤتمر ريو ٢٠+ ، البرازيل، ٢٠١٢

١٣) موقع الأمم المتحدة، مؤتمر الأطراف الأمم المتحدة، اتفاق كوبنهاجن ٢٠٠٩ ص ١ إلى ٤ www.unfcc.org

١٤) موقع الامم المتحدة - اتفاق باريس

https://unfccc.int/sites/default/files/arabic_paris_agreement.pdf

١٥) مجيدي يحي فودي، مصطفى كمال، "اسهامات دراسات العلوم السياسية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد ٩ ،عدد ٢ ، ٢٠٢٠

١٦) مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها وابعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧

المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Hilal Elver, «International Law: Water and the Future, » Third World Quarterly, vol. 27, no. 5 (2006), (4) p. 885.

2) The united nation world communication Environmental and development, The Grawemeyer awards 23 April,1991

3) United Nations Framework Convention on Climate Change. (2015). Paris Agreement. https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-paris-agreement